آليات تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة وتطوير إدارة الجماعات المحلية

بسمة نزار (طالبة دكتوراه)
أ.د/ محمد بن سعيد
جامعة سيدي بالعباس
benssaide@yahoo.fr
nezarbesma@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2018/01/06 تاريخ المراجعة: 2018/01/15 تاريخ القبول: 2018/04/12

ملخص:

إن التطور الحديث الذي شهدته معظم المجتمعات أدى إلى تزايد حجم المطالب والضغوطات على الدولة، مما أدى بالعديد من الدول إلى محاولة تطبيق أسلوب الحكم الديمقراطي وتجسيد الحكم الراشد من أجل تحقيق الفاعلية في الشؤون العامة. حيث تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على آليات تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة ودورها في تحسين أداء الإدارة المحلية من خلال التعرف على المفاهيم الأساسية للحوكمة الرشيدة، وكذلك الإدارة المحلية ومعرفة السبل التي من خلالها يمكن تطبيق مبادئ الحوكمة داخل هذه الإدارة لخلق إدارة محلية فعالة وعصرية قادرة على الإستجابة لتطلعات المواطنين.

حيث توصلنا إلى أنه ومن أجل النهوض بنظام الإدارة المحلية وتحقيق التنمية المحلية لا بد من الانسجام بين ما يصدر من القوانين وبين ظروف ومقتضيات التطور الذي يستوجب مشاركة جميع الأطراف في خدمة مصالحهم وذلك بتبني الإدارة المحلية لمبادئ الحوكمة الرشيدة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الرشيدة، الجماعات المحلية، الإدارة المحلية، الحوكمة المحلية.

Abstract:

The modern development witnessed by most societies, led to increasing demands and pressures on the state, leading many countries to try to apply democratic governance, and the embodiment of good

ISSN: 2352-975X– http://www.univelbaheth-batna.com – EISSN: 2588-2368

governance, in order to achieve efficiency in public affairs. This article aims to shed light on the mechanisms for applying the principles of good governance, And their role in improving the performance of the local administration By identifying key concepts of good governance, As well as the local administration, And to identify ways in which the principles of governance can be applied in this administration to Create an effective and modern local government capable of meeting the aspirations of citizens. Where we arrived in order to promote local governance and local development, there is a need to harmonize the laws and the conditions and requirements of development, which requires the participation of all parties in the service of their interests, by adopting local governance principles for good governance.

Key words: good governance, Local groups, local administration, local governance.

مقدمة:

شهدت المجتمعات والدول تطور في مختلف الميادين، مما أدى ذلك إلى تزايد مطالبها ومن أجل تلبية كل تلك المطالب ومن أجل إدراجها ضمن سياسات ناجحة وقرارات فعالة، أصبح المواطنون يطالبون بالمشاركة في صناعة السياسات العامة وتسيير الشؤون العامة لانعدام الثقة في المسئولين نظرا لغياب المشروعية في تنفيذ السياسات العامة. ومن جهة أخرى الإخفاقات في تنفيذ السياسات المقترحة من طرف المؤسسات المالية الدولية. كل هذا أدى إلى جود عدم الرضا من قبل المواطنين ما جعل الدول النامية تتجه إلى محاولة تطبيق وتجسيد مبادئ الحكم الراشد ما جعلها تهتم بالإدارة المحلية باعتبارها أداة ووسيلة في تحقيق التنمية، حيث تحتل الإدارة المحلية مركزا هاما في نظام الحكم الداخلي، كما تقوم بدور فعال في التنمية الشاملة وتتميز بعلاقتها بالنظم السياسية، وبأنها قريبة من المواطن ونابعة من بيئته، وقد وضعت بهدف إدارة شؤون الدولة والمجتمع، ومع حتميات التغيير المتسارعة وجب على الدولة القيام بإحداث تطويرات بناءة من أجل إصلاح هذه القطاعات وترشيدها عن طريق تفعيل آليات تطبيق مبادئ الحوكمة وفقا للنصوص القانونية ومختلف التطورات

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية الآتية:

هل تطوير أداء إدارة الجماعات المحلية مرهون بتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة ؟

وللإجابة على هاته الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ماهي المفاهيم الأساسية للحوكمة الرشيدة؟
- ماهي المفاهيم الأساسية المرتبطة بإدارة الجماعات المحلية؟
- ماهي آليات الحوكمة الرشيدة المرتبطة بالإدارة المحلية والحوكمة المحلية؟
- كيف ينعكس تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة على تعزيز قدرات الجماعات المحلية؟

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: الحوكمة المحلية هي الدعامة الأساسية لترشيد القيادات في إعداد السياسات التنموية.

الفرضية الثانية: كلما تبنت إدارة الجماعات المحلية التطبيق العملي لمبادئ الحوكمة الرشيدة كلما رفع ذلك من قدراتها وعمل على تحسين أساليبها في التعامل مع القضايا المحلية وكذا رسم إستراتيجيات تنموية مستدامة.

هدف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إلقاء الضوء على مفهوم الحوكمة الرشيدة وكذا أسسها ومبادئها والأطراف الفاعلة في تحقيقها.
- كذلك تحديد مفهوم كل من الحوكمة المحلية والإدارة المحلية ومختلف وظائفها
- معرفة آليات الحكم الراشد المرتبطة بتسيير الجماعات المحلية
- وكذلك دور تطبيق مبادئ الحكم الراشد في تعزيز وتطوير قدرات الجماعات المحلية.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث في الدور الذي يلعبه تطبيق مبادئ الحكم الراشد في في تحسين وتطوير الإدارة المحلية والذي من شأنه أن يقوي من مساهمة المجتمعات والأطراف الفاعلة الرئيسية في القيام بدور رئيسي في عملية الرقابة والمساءلة، لتصبح وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

ISSN: 2352-975X– http://www.univelbaheth-batna.com – EISSN: 2588-2368

المنهج المتبع: تم الإعتماد على المنهج الوصفي والذي يستخدم لعرض بعض المفاهيم النظرية لوصف الظاهرة، وذلك بتتبع الموضوع والوقوف على أدنى جزئياته وتفاصيله للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها.

هيكل البحث: وقد قسم البحث الى الأجزاء الثلاثة التالية:

أولا- التأصيل المعرفي للحوكمة الرشيدة، الإدارة المحلية

ثانيا- آليات الحكم الراشد المرتبطة بتسيير الجماعات المحلية

ثالثا- آليات تطبيق مبادئ الحكم الراشد ودورها في تعزيز وتطوير قدرات الجماعات المحلية.

أولا- التأصيل المعرفي للحوكمة الرشيدة، الإدارة المحلية:

1- مفاهيم أساسية حول الحوكمة الرشيدة:

يعتبر موضوع الحوكمة الرشيدة ذا أهمية كبيرة باعتبارها تستأثر اهتمام الباحثين والسياسيين من عقدين من الزمن.

تشمل الحوكمة الرشيدة العديد من العناصر الأساسية للديمقراطية، مثل المشاركة والانفتاح على المجتمع المدني، واحترام حقوق الإنسان المدنية والفكرية والممتلكات الخاصة، فضلا عن إدارة الصراع بشكل سلمي.

أما البنك الدولي، فيرى أن الحوكمة هي: " مجموعة القواعد التي يتم من خلالها إنفاذ القوة لصالح مجموعة معينة، وبالتالي فإن الحكومة تتصرف لصالح الأفراد، وعليها أن تتيح لهم فرصة المشاركة في صنع القرارات بصورة متكافئة، وفي إطار من الشفافية والمصداقية، بل وتكون مسئولة أمامهم، وهو ما يجعل أي حكم حكما رشيدا"[1]

كما ينظر إليه من طرف بعض الباحثين على أنه: عملية قيادة وتوجيه شؤون منظمة ما والتي تكون: دولة، مجموعة دول، جهة، جماعة محلية، مؤسسة عمومية أو خاصة، وذلك من خلال التنسيق، الاستشارة، المشاركة والشفافية في اتخاذ القرارات[2]

وتعرف من قبل تقرير التنمية الإنسانية العربية: بأنها الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون وفاة الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

الاقتصادية والاجتماعية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسئولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب. (3)

تقوم الحوكمة الرشيدة على مجموعة من الأسس والمبادئ تتمثل فيما يلي:

- المشاركة: هي حق الجميع في المشاركة في اتخاذ القرار، إما مباشرة أو بواسطة مؤسسات شرعية تمثل مصالحهم، وترتكز المشاركة الرحبة على حرية التجمع وحرية الحديث وعلى توفر القدرات للمشاركة البناءة.

- الفعالية والكفاءة: تهدف إلى توفير القدرة على تنفيذ المشاريع بشكل جيد وفي الوقت المناسب وبأدنى التكاليف، وذلك استجابة إلى احتياجات المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية ورشيدة للموارد.

- الشفافية: تعني توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها وإفساح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، مما يساعد في اتخاذ القرارات الصائبة في مجال السياسات العامة، ويسهل من عملية الرقابة والمحاسبة.

- المحاسبة والمساءلة: تعني تحمل مسؤولية اتخاذ القرار والنتائج المترتبة عليه، وإتاحة الفرص لاستجواب المسئولين عن تصرفاتهم.

- حكم القانون: يعني مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء انطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي، وهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة ثانية، كما أنه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة، ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء.

- الإنصاف والمساواة: أي المعاملة العادلة التي تتطلب معاملة الحالات المتشابهة بطرق متشابهة، وتعني أيضا ضمان معاملة عادلة وغير متحيزة للجميع فضلا عن التوزيع العادل لثمار التنمية وأعمالها.

- البناء المؤسساتي: فالحكم الراشد يقوم على مؤسسات (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، حكومية وغير حكومية..إلخ)، فعالة موجودة فعلا وتمارس نشاطها بكل حرية من أجل تحقيق الصالح العام.

- الرؤية الإستراتيجية: وهي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى حسن تسيير شؤون الناس وتنمية المجتمع والقدرات البشرية.

ISSN: 2352-975X– http://www.univelbaheth-batna.com – EISSN: 2588-2368

- اللامركزية: وهذا من خلال تفعيل مبدأ توزيع السلطات بين أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها والتي تشكل بعدا عميقا في تحقيق مفهوم الحكم الراشد، فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة وانه تحت المراقبة الشعبية من جهة اخرى.(4)

كما تتمثل الأطراف الفاعلة في تحقيق الحوكمة الرشيدة في كل من الحكومة، المجتمع المدني والقطاع الخاص.

شكل رقم 01: الاطراف الفاعلة في تحقيق الحوكمة الرشيدة

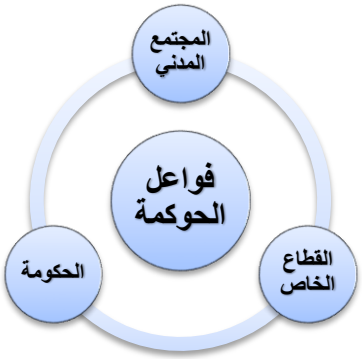

المصدر: من إعداد الباحثان

- **الحكومة:** على الدولة أن توفر الإطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة، من القوانين التي تسمح بتشكيل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ولا تقمعها، إلى إعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها، إلى خلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف سواء كان في مؤسسات رسمية مثل المجالس النيابية أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أو في هيئات أو لقاءات غير رسمية، لكنها منظمة مثل اللقاء الدوري مع الهيئات المدنية والحوار معها حول السياسات العامة.

وقبل الشروع في هذه الخطوات لابد من توفير الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان وسن التشريعات التي تحمي المرأة وتنصفها، وضمان حرية الإعلام، وتطبيق مبدأ

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

حكم القانون. كما يمكن أن تصدر تشريعات وقوانين تهدف إلى تشجيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية بشكل فعال.

- **القطاع الخاص:** يستطيع القطاع الخاص أن يلعب دورا كبيرا في الإدارة، وهذا يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على هياكله؛ فهو يستطيع أن يساهم مع منظمات المجتمع المدني في دعم نشاطاته، كما أنه يستطيع توفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة لعمليات تنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي، أو أجهزة الدولة الرسمية، أو منظمات المجتمع المدني. وكمثال على ذلك الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تأمين القروض للإسكان، ولتأمين التدريب والتعليم وتوفير المنتجات الصناعية المختلفة، كما أنه من الضروري أن يكون هناك إطار للتفاعل والحوار بين القطاع الخاص ومؤسسات الدولة فيما يخص التنمية من أجل نجاح السياسات العامة في هذا الشأن. ويستطيع القطاع الخاص أن يؤمن الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرته على نشر وتسهيل الحصول على المعلومات وإصدار الإحصاءات الدورية. (5)

- **المجتمع المدني:** أصبح مفهوم المجتمع المدني ملازما للدولة العصرية بحيث حل محل المجتمع الفاصل في الفلسفة السياسية، وبالتالي لم تعد تتحدث عن علاقات مباشرة بين المواطن والدولة وإنما عن علاقات غير مباشرة تتوسطها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات وهيئات ونقابات وغيرها.

ولتحديد مفهوم المجتمع المدني يجب التركيز على أربعة عناصر أساسية تتمثل في:

- فكرة التطوعية.
- فكرة المؤسسية.
- فكرة الإستقلالية.
- الإرتباط بمنظومة من المفاهيم (حقوق الإنسان، المواطنة، المشاركة السياسية، الشرعية). (6)

كما وتشمل أبعاد الحوكمة ما يلي:

✓ **البعد السياسي:** يتمثل البعد السياسي للحوكمة في:

- وضع مؤشرات تتعلق بالمشاركة في اختيار الحكومات ومؤشرات القياس الخاصة بوسائل الإعلام.

ISSN: 2352-975X– http://www.univelbaheth-batna.com – EISSN: 2588-2368

- وضع مؤشرات لقياس قدرة الحكومات في تشكيل وتنفيذ السياسات الناجحة واحترام الدولة والمواطنين للمؤسسات التي تحكم تعاملاتهم وتتضمن مؤشرات لمكافحة الفساد وحكم القانون.

- مساعدة القيادة السياسية داخليا وخارجيا عن طريق مجالس قضائية وطنية تتمتع بالاستقلالية.

- الدعوة إلى إعادة التعريف بدور الدولة وعلاقتها بالقطاعات المختلفة، مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني بتحديد أدوارها في ظل الحوكمة. (7)

✓ **البعد التقني**: المرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها.

وتعتبر جوهر الرشادة التي تقوم على عنصرين الرشادة الإدارية والوظيف العمومي، وهو ما يقتضي أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية والمالية، ويكون الموظفين لا يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم، ويكون اختيارهم وفقا لمعيار الكفاءة.

✓ **البعد الاقتصادي والاجتماعي**: والذي يتمثل في

كشف أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج والسلع والخدمات على أفراد المجتمع، كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة. (8)

ولعل مكمن التفاعل بين هذه الأبعاد الثلاثة يتضح لنا أنه لا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون استقلالية عن نفوذ رجال السياسة، كما أنه لا يمكن للإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة عامة فاعلة من تحقيق إنجازات في السياسات العامة، ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية (مبادئ وآليات الحكم الراشد). وبناءا على توفر أو عدم توفر مجموعة من المؤشرات التي تشتمل على هذه الأبعاد الثلاثة متكاملة فيما بينها يمكن قياس مدى صلاح وعقلانية الحكم داخل الدولة، ومدى مساهمة السلطة السياسية في توفير الأرضية المناسبة لتمتع المواطنين بمختلف حقوقهم وضمانة حرياتهم.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

2- مفاهيم أساسية حول الحوكمة المحلية والإدارة المحلية:

أصبح الاستعمال الواسع لمصطلحي الحوكمة والحوكمة المحلية يعكس نوعا من الحداثة في الإدارة والتسيير.(9)، إلا أن واقع الأمر يؤكد أن الحوكمة المحلية ليست مظهرا بقدر ما هي مقاربة ورؤية وفلسفة جديدة للتغيير، لها مضمون اقتصادي، مالي، اجتماعي وسياسي.

وتكمن حقيقة هذه الأخيرة في إعادة صياغة العلاقة بين كل الأعوان الاقتصاديين والمعبر عنهم بالأطراف ذات المصلحة؛ والتي تشمل كل من: الجماعة المحلية، الجمعيات، الأهالي، القطاع الخاص وكل من هو على علاقة بالخيارات والقرارات التي تتخذ على المستوى المحلي، وذلك على أساس من التعاقد، التشارك والتوافق. كما يؤكد مفهوم الحوكمة على ضرورة رشادة القيادات في إعداد السياسات التنموية وتوفير مناخ يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية ويعتمد على عدة مرتكزات أساسية أهمها: الرؤية الإستراتيجية، المشاركة، الشفافية، المحاسبة، الفعالية، التوافق.(10)

الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية، (11)حيث تعتبر الجماعات المحلية جزءا لا يتجزأ عن الدولة، أي أنها تابعة لها بالرغم من كونها صورة من صور اللامركزية الإدارية، إذ تعتبر أسلوب من أساليب التنظيم الإداري والذي يعني توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطات المركزية في الدولة والهيئات الإدارية المنتخبة التي تمارس مهامها تحت رقابة هذه السلطات على المستوى المحلي. (12)

هناك من يعتبر الإدارة المحلية أسلوب من أساليب التنظيم المحلي يتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة ومستقلة، وتمارس ما يناط إليها من اختصاصات تحت إشراف الحكومة المركزية.

وقد ظهرت الحكومة المحلية كواقع تنظيمي قانوني منذ زمن بعيد ولكنها أصبحت واقعا معروفا بظهور النظم الديمقراطية الحديثة.(13)

هناك عدة وظائف أسندت إلى الإدارة المحلية ممثلة في مؤسساتها المختلفة ولاية وبلدية وما يتبعها من مصالح وأقسام وغيرها، بالاستعانة بكل إمكانياتها المادية

ISSN: 2352-975X– http://www.univelbaheth-batna.com – EISSN: 2588-2368

والبشرية المتاحة، وبكل قوتها التنظيمية والقانونية التي تحدد لها الأهداف والمجالات التي تخص عملها.ويمكننا حصر هذه الوظائف فيما يلي:

- الأمن والنظام العام.
- المصلحة العامة المحلية.
- تخليد الرموز الوطنية (شعارات وطنية، أعياد وطنية..)
- الاتصال بالمحيط والاستماع للمواطن.

تمارس الإدارة المحلية هذه الوظائف الإلزامية المنصوص عليها في القانون الولائي والقانون البلدي بميزتها في التقسيم الإقليمي والوطني، بالاستعانة طبعا بقوتها التنظيمية البشرية خاصة، من إطارات ومشرفين وعمال في مختلف مستويات العمل والمسؤولية. (14)

و تكمن أهداف نظام الإدارة المحلية في النقاط الآتية:

- تقسيم العمل لتحسين أداء وظيفة الدولة وتحقيق أهداف خطة التنمية وزيادة الرفاهية.
- ربط الحكومة المركزية بالقاعدة الجماهيرية، فالإدارة المحلية هي المرآة الحقيقية للحكومة أمام الجماهير.
- ضمان العدالة في توزيع الخدمات الأساسية والتمويل بناء على تخطيط علمي سليم تشارك فيه المحليات.
- تعتبر الإدارة المحلية مدرسة لتدريب القيادات على العمل التنفيذي والشعبي والسياسي على المستوى المحلي والوطني.
- تعميق أسلوب الحكم الديمقراطي وإشراك الشعب فعليا في السلطة. (15)

ثانيا- آليات الحكم الراشد المرتبطة بتسيير الجماعات المحلية:

بناء على أبعاد الحكم الراشد وضع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عدة آليات لتفعيل الحكم الراشد في الدول وتعد بمثابة مؤشرات أيضا يمكن قياس بها مدى قدرة الدولة في تطبيق هذه الآليات وذلك من خلال:

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

المشاركة، سيادة القانون (دولة الحق والقانون)، الشفافية، الاستجابة، الإجماع (العقلانية في إدارة الصراع والخلاف حول المكاسب)، العدالة والمساواة، الكفاءة والفعالية، الرؤية الإستراتيجية، المساءلة، اللامركزية.

أما حسب Jaques bourgault الآليات تكون:

- إدراك مشروعية السلطة (مصدرها الشعب).
- المواطنون في مركز اهتمام صناع القرار.
- التكيف السريع للإدارة العامة مع احتياجات المواطنين.

أما حسب البنك الدولي يقوم الحكم الراشد على:

- التضمينية: وتعني المساواة المكرسة في الأطر الدستورية للدول تضمن له مصلحة في عملية إدارة الحكم وجود المشاركة فيها يمكنه فعل ذلك بالتساوي مع الجميع.

- المساءلة: وتقوم هذه القيمة على المحاسبة بكل أشكالها شعبية، تشريعية، قضائية، إعلامية، وذلك لدفع المسئولين على الحرص على المصلحة العامة القيام بعملهم بصدق وفعالية ونزاهة.[16]

ISSN: 2352-975X– http://www.univelbaheth-batna.com – EISSN: 2588-2368

شكل رقم 02: يمثل بوضوح آليات الحوكمة الرشيدة في الإدارة

المصدر: من إعداد الباحثان

ثالثا- آليات تطبيق مبادئ الحكم الراشد ودورها في تعزيز وتطوير قدرات الجماعات المحلية:

تلتزم العديد من دول العالم اليوم خاصة النامية منها إلى تطبيق سياسة الحكم الراشد كمنطلق وظيفي للدولة الوطنية وكتحدي خارجي يجب الالتزام بآلياته وذلك بغية الرفع من قدرات الأنظمة السياسية خاصة التوزيعية منها، بالإضافة إلى التعقيد المؤسساتي الذي يستجيب لتطلعات المواطنين، وكذا التمايز والتباين السلطوي المضفي إلى ممارسة سياسة فعلية، مع التمكين والاستدامة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة حيث تنعكس كل آلية من آليات الحكم الراشد لتعطي أبعاد ممارساتية من شأنها أن تساعد على صنع سياسات عامة متوازية من شأنها أن تنعكس على حياة الفرد والمواطن وتستجيب لتطلعاته، والحوكمة المحلية الرشيدة هي استخدام السلطة

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويوضح الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الإتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا في ديسمبر 1996 عناصر الحوكمة المحلية الرشيدة على النحو التالي:

-نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون.

-لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.

-مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.

-تهيئة الظروف الذي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي.

ونذكر هذه الانعكاسات في النقاط التالية:

- ضرورة تغليب الاجماع في حل النزاعات والخلافات بين الأعضاء أو حتى مع المواطنين وتشكيلات المجتمع المدني: ومن بين آليات الحكم الراشد التي تعزز من ترشيد الخيارات السياسية وتعظيم العائد، كما تساعد هذه الآلية على ضرورة المساومة وإدارة النزاعات والخلافات حول القيم المادية والمعنوية بين مختلف الفاعلين في الحياة السياسية بالقدر الذي يتيح مناخ مناسب لصنع سياسات أكثر شمولا وتوازنا واستفاءا للظروف البيئية المصنوعة في ضوئها.حيث يوجد العديد من المجالس المحلية في الجزائر الولائية أو البلدية في حالة نزاع وانسداد في بعض الأحيان، فلو تم البحث عن الحلول التوافقية والمرضية لأكبر عدد من الأطراف وبطرق ديمقراطية لما حدثت أي مشاكل في إدارة الشؤون المحلية عامة، دون اللجوء إلى القضاء الذي يأخذ إجراءات مطولة، ولا يساعد على الثقة والعمل الديمقراطي والإتصال غير الرسمي الذي يرفع من مستوى الآداء لدى العاملين سواء كانوا دائمين أو منتخبين .

- الأخذ باعتبارات الكفاءة والفعالية في تقييم عمل الجماعات المحلية: أحد الآليات الجوهرية التي يقوم عليها الحكم الراشد والتي تنعكس بصورة مباشرة على عملية صنع السياسات العامة، وذلك من خلال الأداء الفعلي للمؤسسات السياسية في الدولة في كل المجالات، خاصة في مجال التشريع والتنفيذ والرقابة، فكلما ارتفع الأداء كلما كانت السياسات المتخذة أكثر جودة ورشادة ويمكن أن يتم توقع آثارها في الواقع قبل عملية تنفيذها انطلاقا من دقة وصدق وثبات المعايير التي بنيت عليها والنابعة من كفاءة وفعالية المؤسسات المنوط بها. لذلك يجب في كل مرحلة تقييم

ISSN: 2352-975X– http://www.univelbaheth-batna.com – EISSN: 2588-2368

ممارسة هذه الوحدات اللامركزية عن طريق تقارير المتابعة من طرف الجهات المركزية المشرفة، أوالتقييم الذاتي عن بداية كل دورة من دورات المجالس المنتخبة، أو من خلال تقييم الميزانية بالنظر إلى الإعتمادات المخصصة ونسب الإنجاز.

كما تقاس الفاعلية والكفاءة أيضا بمدى قرب هذه الوحدات الإدارية من المواطن، وقدرتها على تلبية حاجاته، وكذا قلة الشكاوى والنزاعات مع المواطنين، بالإضافة إلى قدرتها على إدارة مواردها الخاصة باستقلالية تامة دون تدخل الهيئات المشرفة عليها محليا أومركزيا.

- الرؤية الإستراتيجية في رسم السياسات التنموية المحلية المستدامة: تعد آلية ضرورية لقيام الحكم الراشد سيما في المرحلة الراهنة أين يشهد العالم تحديات خارجية وداخلية سريعة ومتجددة، مما يتطلب معالجة هذه التحديات برؤية مستقبلية والتحكم فيها في مجالات زمنية طويلة خاصة لما يتعلق الأمر بقضايا ومشكلات ذات أبعاد متعددة وانعكاسات واسعة، حيث تتطلب معالجتها وعي وإدراك كافي للمفاضلة بين عدة بدائل متاحة مستقبلية في ظل المخاطرة وعدم اليقين وعدم القدرة على تقدير الإمكانيات بصفة دقيقة. ومما يغيب تماما في استراتيجيات التنمية المحلية في عمل الجماعات المحلية في دول العالم الثالث والجزائر تحديدا.

فما زالت تتعامل مع قضايا التنمية المحلية بصورة آنية بالرغم من توفر موارد معتبرة لها، وكذلك يخول لها القانون صراحة الاستعانة بمكاتب خبرة ودراسات في مجال التنمية المحلية الخارجية، وهو ما تضمنه قانون البلدية الجزائري أيضا 10/11 في المادة 13: يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي، كما اقتضيت شؤون البلدية، أن يستعين بصفة استشارية، بكل شخصية محلية وكل خبير و/أو ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، الذين من شأنها تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطهم.

كما تحتوي هي أيضا في منظومتها الإدارية على أجهزة تقنية للدراسات وهذا في اعتقادنا هو بسبب فشل التنمية المحلية المستدامة في الجزائر بسبب محدودية الدراسات المعتمدة في مشاريعها والارتجالية في اتخاذ هذه السياسات. حتى لو كانت الموارد البشرية بها محدودة الكفاءة لكن الاستشارة متاحة والإمكانيات متوفرة لاعتماد

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

ذاك كأساس في بناء أي سياسة تنموية مستدامة، وإلا ظلت تتخبط في سوء الاستغلال والتسيير للموارد بصفة عقلانية. (17)

- **الشفافية:** ترتكز على حرية تدفق المعلومات بحيث تكون في متناول المعنيين بها بما يساعد على اتخاذ القرارات السليمة، وتعبر الحكومة والمؤسسات الرسمية والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة المصدر الأساسي لهذه المعلومات. ولضمان تحقيق الشفافية يجب أن تنشر المعلومات بعلنية ودورية من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة من جهة ومن أجل التخفيف من ظاهرة الفساد من جهة أخرى.(18)

ويمكننا تلخيص الشفافية في العناصر التالية:

-الحصول على المعلومة

- العلاقة السببية بين المعلومة والموضوع المراد مراقبته.

- الدقة في الحصول على المعلومة أو عليه يجب على الدولة أن تصدر القوانين تهتم بحرية المعلومات وتسمح للجمهور ووسائل الإعلام المختلفة بالحصول على جميع الوثائق المتعلقة بعمل الحكومة والتشريعات المختلفة، ومن الصعب تخيل وجود حوكمة ووجود حكومة فاعلة ومتجاوبة مع شعبها دون وجود قطاع إعلامي متميز وقوي يتسم بالمهنية والاستقلالية.(19)

ويمكن تفعيل هذه الآلية من خلال: النشرات الدورية، إبراز الخطط الإستراتيجية التنموية المحلية للمواطنين، الدعوة لحضور جلسات المجالس المنتخبة..إلخ

- **حسن الإستجابة:** قدرة المؤسسات والعمليات على تقديم الخدمات للمنتفعين والعملاء دون تفرقة أو استثناء.(20)

- **المشاركة:** يعرف برنامج الأمم المتحدة المشاركة بأن تكون لجميع الفئات من رجال ونساء رأي في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ويتطلب تحقيق المشاركة توزيع القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على نطاق واسع في المجتمع ويعتبر الكثير أن المشاركة وسيلة وغاية في نفس الوقت تعتبر المشاركة من أبرز آليات الحوكمة وهي حق الجميع للمشاركة في اتخاذ القرار إما مباشرة أو بواسطة مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم وتركز المشاركة على حرية التعبير والتجمع، وتنظيم المجتمع المدني. (21)، إن المشاركة الإيجابية والفعالة

ISSN: 2352-975X– http://www.univelbaheth-batna.com – EISSN: 2588-2368

تعتبر من المميزات الأساسية للحوكمة كونها تتيح للمواطنين في عملية صنع القرار بما يحقق قدر من الثقافة أو ما يعرف "بالتنشئة السياسية" والتي هي عبارة عن عملية اجتماعية تربوية متواصلة تهدف إلى تلقين الفرد، الجماعة قيما وتوجيهات سياسية صريحة للمساهمة في العمل السياسي وهو ما يؤدي بدوره إلى تطوير ثقافة سياسية جديدة تتواءم مع مقدمات العصر ومتطلبات جهود التنمية والتحديث من أجل إضفاء الشرعية للقرارات المتخذة داخل المؤسسة. (22)

حيث تعزز هذه الآلية من خلال: تحسيس المواطنين بأهمية رأيهم في ترشيد سياسات التنمية المحلية من خلال إجراء سبر آراء والاستماع مباشرة لآرائهم، والسماح لهم بالنقاش والجدل فيما يخص قضايا التنمية المحلية.

- **سيادة القانون:** المقصود به سيادة القانون على الجميع بدءا بالحفاظ على حقوق الإنسان، وتنظيم العلاقات بين مؤسسات الدولة، واحترام مبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء. (23)

- **المساءلة:** تتطلب المساءلة القدرة على محاسبة المسئولين عن إدارتهم للموارد العامة وعن المهام الموكلة إليهم وعن النتائج المتوصل إليها ضمن مسارهم الوظيفي وعن المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقهم، والهدف من المساءلة هو محاسبة المسئولين عن الأموال العمومية زيادة على حماية الأموال العمومية من العبث الذي قد يطول هذه الأموال وبالتالي الحد من الانتهاكات التي قد تحدث من حين لآخر لبعض المسئولين نتيجة تصرفهم بطرق غير شرعية. (24)

- **العدالة والمساواة:** وتعني خضوع جميع أفراد الإدارة للمساواة وعدم التمايز في إطار الحكم الراشد، كذلك توفر الفرص للجميع بكافة أنواعهم وأجناسهم، لتحسين أوضاعهم أو الحفاظ عليها.

- **اللامركزية:** إن تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها تشكل بعدا عميقا في تحقيق مفهوم الحكم الراشد فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى. (25)

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

حيث يمكن إبراز انعكاسات تطبيق هذه المبادئ في تحسين وتطوير إدارة الجماعات المحلية في الشكل التالي:

شكل رقم(03): إنعكاس آليات الحوكمة الرشيدة على عملية رسم سياسات واستراتيجيات التنمية المحلية

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على[26]

خاتمة:

ظهر في بداية التسعينات مفهوم الحوكمة في عدة تقارير دولية ليشغل مكان الصدارة بين مختلف الأوساط العالمية، وقد أرجعت هذه التقارير الدولية ضعف التنمية في الدول النامية إلى ضعف وسيلة ممارسة السلطة في إدارة وتنفيذ السياسات العامة

ISSN: 2352-975X– http://www.univelbaheth-batna.com – EISSN: 2588-2368

وأن هناك عناصر وآليات تحد من الحكم السيئ الذي يفتقر إلى الكفاءة والفعالية. كما أشارت التقارير أيضا إلى أهمية المعلومات ومدى شفافية الأنشطة الحكومية، وتفعيل المشاركة المجتمعية، والاتجاه إلى المزيد من اللامركزية وتقوية الوحدات المحلية حتى يمكن رفع مستوى كفاءة وفعالية الخدمات المحلية. ومن خلال أن الإدارة المحلية هي أسلوب تنظيمي لإدارة الخدمات العامة المحلية والذي يعرف باللامركزية، فإن إدخال مفاهيم الحوكمة عليها يعطيها نفسا جديد في مسيرة تحسين أدائها والنهوض بإدارة محلية فاعلة في التنمية المحلية.

ومن خلال ما ذكرناه سابقا يمكننا الخروج ببعض النتائج:

- يؤكد مفهوم الحوكمة على ضرورة رشادة القيادات في إعداد السياسات التنموية وتوفير مناخ يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية ويعتمد على آليات الحوكمة.

- الحوكمة المحلية الرشيدة هي استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- من أجل النهوض بنظام الإدارة المحلية في الجزائر وتحقيق التنمية المحلية لا بد من الانسجام بين ما يصدر من القوانين وبين ظروف ومقتضيات التطور الذي يستوجب مشاركة جميع الأطراف في خدمة مصالحهم.

- تبني الإدارة المحلية لمبادئ الحوكمة الرشيدة من شأنه أن يقوي من مساهمة المجتمعات والأطراف الفاعلة الرئيسية في القيام بدور رئيسي في عملية الرقابة والمساءلة، لتصبح وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

- يؤكد مفهوم الحوكمة المحلية على ضرورة رشادة القيادات في إعداد السياسات التنموية وتوفير مناخ يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية.

- يجب وضع رقابة صارمة وفعالة التي من شأنها تفعيل المبادئ والأسس الضرورية للحوكمة.

- لابد من العمل على إيجاد بيئة مناسبة تمكن من تعزيز دور المشاركة الشعبية من خلال تكامل الأدوار بين الحكم المحلي والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

- من أجل تحسين الكفاءة في الأداء داخل الإدارة المحلية لابد من مكافحة الفساد بكل أنواعه والعمل على استئصاله بتفعيل القضاء ومؤسساته.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

- ضرورة تحديد صلاحيات المجالس المحلية بدقة في مجال إدارتها.

- لا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية.

الهوامش:

(1)- عبد الله البسام بسام: الحوكمة الرشيدة: دراسة حالة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67- 68، 2014، ص178.

(2)- بلميهوب محمد الشريف: الحكم والدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة بين المتطلبات والمقاومة، مجلة الإدارة، العدد 21 .

(3)- عثماني أمينة: الحكم الراشد والتنمية المحلية المستدامة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، ورقلة، 12- 13 ديسمبر 2010، ص34.

(4)- بوسعيود سارة: دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا- رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012- 2013، ص36.

(5)- كريم حسن: مفهوم الحكم الصالح، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004، ص 123.

(6)- بومدين عربي: الادارة العامة والحكم الراشد، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية والأمن الدولي، جامعة وهران، 2011- 2012، ص17.

(7)- لعجال ليلى: واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2009- 2010، ص55.

(8)- درغوم أسماء: البعد البيئي في الامن الإنساني –مقاربة معرفية- ، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسنطينة، 2009، ص 97.

(9)- Jean Yves couttebel, le consultant et développement territorial, economica, Paris, France,2010, P12.

(10)- فطار خديجة: دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة الجماعات المحلية لولاية سوق أهراس، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال الإستراتيجية والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012- 2013، ص 46.

ISSN: 2352-975X– http://www.univelbaheth-batna.com – EISSN: 2588-2368

(11)- عجلان العياشي: الحوكمة الجبائية المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة حالة ولاية مسيلة 2008- 2011، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، 2014، ص168.

(12)- بن عثمان شويح: دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية –دراسة حالة البلدية، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010- 2011، ص14.

(13)- بوكعباش نوال: تأثير الموارد البشرية على تنمية الادارة المحلية في الجزائر –دراسة حالة ولاية جيجل، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010- 2011، ص103.

(14)- عكوشي عبد القادر: التنظيم في مؤسسات الادارة المحلية –دراسة ميدانية ببلدية العفرون، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التنظيم والعمل، جامعة الجزائر، 2004- 2005، ص56.

(15)- شعبان فرج: إستراتيجية التنمية المحلية من مدخل تمكين الجماعات المحلية في إطار الحكم الرشيد، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الرابع بعنوان تحديات الجماعات المحلية وأساليب تطويرها، جامعة يحي فارس، المدية، 10- 11 مارس2010، ص10.

(16)- شعبان فرج: إستراتيجية التنمية المحلية من مدخل تمكين الجماعات المحلية في إطار الحكم الرشيد، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الرابع بعنوان تحديات الجماعات المحلية وأساليب تطويرها، جامعة يحي فارس، المدية، 10- 11 مارس2010، ص10.

(17)- طيلب أحمد: مرجع سبق ذكره، ص17.

(18)- بومزير حليمة: الديمقراطية المحلية ودورها في تعزيز الحكم الراشد إسقاط على التجربة الجزائرية، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2009- 2010، ص77.

(19)- كربوسة عمراني: الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، الشلف، 16- 17 ديسمبر 2008، ص4.

(20)- دحماني نبيل: الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999- 2009، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2010- 2011، ص47.

(21)- فلاح أمينة: دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2010- 2011، ص54.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

(22)- لعجال محمد أمين: إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد12، 2007، ص239.

(23)- لعجال محمد أمين: إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد12، 2007، ص239.

(24)- بوجردة الياسين: واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، العدد2، جيجل، الجزائر، 2007، ص252.

(25)- فار فيصل: برايس خليفةتفعيل الإدارة المحلية والحكم الراشد من خلال مكافحة الفساد في الجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة –دراسة تجارب بعض الدول- ، جامعة البليدة 2، البليدة، 20-21 أكتوبر2014، ص7.

(26)- بالاعتماد على، طيلب أحمد، مرجع سابق، ص20.

ISSN: 2352-975X– http://www.univelbaheth-batna.com – EISSN: 2588-2368